

السياسات الإقليمية و انعكاساتها على مشروع التكامل الإقتصادي المغربي: دراسة في تأثير الاختلاف السياسي على التكامل الإقتصادي

الدكتور: أمين بلعيفة

أستاذ محاضر أ

قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل، الجزائر

ملخص: تعدّ قضية التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي من القضايا الهامة التي تثار حالياً وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي، وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي أيضاً، وأصبحت مسألة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم، حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الاقتصادية، فمحاولات التكامل الاقتصادي لم تعد قاصرة على تلك الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفة، حتى أنّ بعضها يضم شعوبا عانت من الحروب الطويلة المروعة بينها.

Abstract: Economic integration in the Maghreb region suffers really from several constraints, which are seen as challenges, already emerged in the economic field, at the level of implementing development programs in the countries until the birth of the Arab Maghreb Union in 1989. So, this led to the emergence of Maghreb Union which coincided with population explosion, unemployment, and foreign debts which are development problems of the Maghreb countries. Besides, economic integration has encountered from the beginning enclosed borders, customs barriers and the lack of infrastructure to facilitate the movement of goods and people.

There are also constraints at political level that can infringe the concept of sovereignty of all countries of the Maghreb, not to mention the problems of Western Sahara, and the embargo on Libya as hindering the process of integration.

مقدمة:

تعدّ قضية التعاون والتكامل السياسي والاقتصادي من القضايا الهامة التي تثار حالياً وبشكل واسع على الصعيدين النظري والعملي ، وعلى الصعيدين الرسمي وغير الرسمي أيضاً ، و أصبحت مسألة التكامل الاقتصادي بين الدول المختلفة ظاهرة بارزة في العالم اليوم، حتى سمي عصرنا بعصر التكتلات الاقتصادية ، فمحاولات التكامل الاقتصادي لم تعد قاصرة على تلك الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة ، بل تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفة ، حتى أنّ بعضها يضم شعوبا عانت من الحروب الطويلة المروعة بينها ، و خير مثال على ذلك السوق الأوروبية المشتركة . فالعالم اليوم يشهد اتجاهات عديدة لتبني خلق تكتلات اقتصادية و الاتجاه نحو إنشاء التكتلات العالمية (أو القارية) ، فأصبحنا نلاحظ قيام عدد من التجمعات الاقتصادية التي تسعى إلى إلغاء الحواجز الاقتصادية فيما بينها ، و إلى إنشاء الأسواق المشتركة و إنشاء اتحادات جمركية وحتى اتحادات اقتصاديات في البعض منها فإذا جننا إلى القارة الأوربية نجد هناك "اتحاد البنلوكس" الذي أقيم في سنة 1948 بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، كذلك جماعة الفحم والصلب الأوربية " التي أقيمت في سنة 1952 بين بلجيكا وهولندا و لوكسمبورغ ، و فرنسا ، و إيطاليا و ألمانيا كذلك " السوق الأوروبية المشتركة " التي أقيمت في سنة 1957 بين نفس الدول الأعضاء في جمعية الفحم و الصلب و كذلك " منطقة التجارة الحرة الأوروبية" التي أقيمت سنة 1957 بين كل من إيطاليا وسويسرا و البرتغال و السويد و الدانمارك ⁽¹⁾ و الملاحظ الآن وجود كتل قاري هو الاتحاد الأوروبي بكل هيئاته.

أما في القارة الأمريكية فهناك تكتلات إقليمية و أخرى قارية جارى التفكير فيها ففي أمريكا اللاتينية هناك تجمعات إقتصادية أهمها . " منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية " التي أنشئت بموجب معاهدة مننفيديو في 1960 و تضم كلا من الأرجنتين، البرازيل، الشيلي، إكواتور ، كولومبيا ، باراجواي ، الأرجواني، برو ، مكسيك وكذلك "السوق المشتركة أمريكا الوسطى " التي أنشئت بقتضى معا هدة ما ناجوا في سنة 1960 ونضم كلا من جواتيمالا ، هندوراس ، نيكاراغوا ، كوستاريكا ، سلفادور .أما في القارة الآسيوية فهناك تجمعات أهمها الأسبان ، " جماعة جنوب شرق آسيا" وجماعة "آسيا بسيفيك للتعاون الاقتصادي " APEC " .و مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

أما في القارة الإفريقية هناك اتجاه مماثل للتكامل الاقتصادي الإقليمي أهمها "الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى" الذي أنشأ سنة 1962 ويضم الكونغو ، الجابون، الكامرون وجمهورية إفريقيا الوسطى تشاد . "والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا" التي أنشأت بمقتضى اتفاقية أبيدجان في 1974 بين ساحل العاج ومالي و موريتانيا والنيجر والسنغال و فولتا العليا وهناك و كذا اتحاد المغرب العربي .

وكما هو واضح فإن ظاهرة التكامل أصبحت شائعة في كل أقطار العالم ،سواء النامية أو المتقدمة منها، فالتطورات التي شهدتها العالم في أواخر القرن العشرين فرضت أولويات واستراتيجيات جديدة غيرت عدت مفاهيم في الساحة الدولية ، وإن كان الدافع أساسي هو المصالح الاقتصادية إلا أن كل كتلت يختلف عن الآخر من عدة أوجه فهذا التفاوت الشاسع الحاصل بين هذه التكتلات الاقتصادية في مختلف القارات يعكس اختلاف التصورات المستقبلية و الأهداف النهائية و الغايات الرئيسية من إنشاء هذه التكتلات و حسب موقعها في أولويات أعضاء كل التكتل، فمنهم من يراها كحل أخير لا مفر منه لبقائه في الساحة الدولية و يتوقف مستقبل بلده عليه و منهم من يراها كمرحلة لمواكبة التطورات الحالية و آخرون يرونها كموضة يجب مسايرتها و آخرون لم يفتنوا بها حتى الآن و يرونها على أنها تمس بالسيادة الوطنية و تتدخل في شؤون الحكم .

وفي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على أحد هذه التكتلات الاقتصادية ، والمتمثل في إتحاد المغرب العربي، يأتي الحديث عن اتحاد المغرب العربي كتجربة من ضمن التجارب الوجودية العديدة التي قامت في العالم الثالث، كما يكمن الغرض من هذه الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات التي تدور حول هذا الموضوع ومن أهمها : ما هي المصالح المشتركة التي أدت إلى قيام اتحاد المغرب العربي. وإلى أي مدى استطاع "الاتحاد" تحقيق الأهداف الاقتصادية التي أنشأ من أجلها. وهل الاتحاد يشكل مرحلة من سلسلة المحاولات الاتحادية العربية الفاشلة، وأخيراً إلى أي مدى ساهم الاختلاف السياسي في إفشال مشروع التكامل الاقتصادي المغربي.

ولقد تم معالجة هذه الإشكاليات وفق الخطة التالية :

_ المحور الأول : البعد الاقتصادي في مشروع الوحدة المغربية .

_ المحور الثاني : مقومات التكامل الإقتصادي المغربي .

_ المحور الثالث : المعوقات السياسية والعمل الإقتصادي المغربي المشترك .

_ المحور الأول : البعد الإقتصادي في مشروع الوحدة المغربية .

تعرضت أقطار المغرب العربي للظاهرة الاستعمارية الاحتلالية الحديثة منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين. إذ احتلت فرنسا الجزائر (1830.1962) وتونس (1881 . 1956) وموريتانيا (1903.1960)، وشاركتها إسبانيا في احتلال المغرب (1912.1956). أما إيطاليا فقد احتلت ليبيا عام 1911 واستمر وجودها الاستعماري حتى منتصف الحرب العالمية الثانية حينما تقاسمت النفوذ فيها كل من بريطانيا وفرنسا حتى عام 1951. وقد سعت الدول الاستعمارية في بسط نفوذها على هذه البلاد الاستفادة من " عوامل الضعف والتفتيت والتفرقة وتفوقها العسكري لتجد لنفسها ثغرة تنفذ منها وتثبت أقدامها في البلاد"⁽²⁾

ورغم وقوع أقطار المغرب العربي تحت الاستعمار ولفترات طويلة ، إلا أن ذلك لم يغيب فكرة وحدة المغرب العربي ، ⁽³⁾ فلقد ظهرت فكرة الاتحاد المغربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30 أبريل 1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، ولكن حلم زعماء الحركات الوطنية المغربية لم يتحقق لأنه بمجرد أن استقلت الدول المغربية بدأت الخلافات السياسية ، ودخلت المغرب والجزائر في "حرب الرمال" في شهر أكتوبر 1963 .

ورغم ذلك لم تمنع هذه الحرب الدول المغربية من محاولة إرساء قواعد للتعاون الإقليمي، فقد أنشئ المجلس الاستشاري المغربي الدائم عام 1964 بين الجزائر والمغرب وتونس، والذي يعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربيا، كما اصطلحت الحكومات المغربية من أول لقاء جمع بين ممثليها في تونس عام 1964 تم في طنجة بعد ذلك بأسابيع قليلة على أن تقيم مجموعة من الاجهزة والمؤسسات لتدعيم للتعاون بينها والمتمثلة في :

1 / مجلس وزراء الاقتصاد :يتألف المجلس من وزراء الاقتصاد المغربية ، ولقد عقد

دورته الأولى في أكتوبر 1964 بتونس .

2 / اللجنة الاستشارية المغربية القارة: أنشئت بموجب بروتوكول الاتفاق المبرم بتونس في 10 / 1964 التي صادق عليها مجلس وزراء الاقتصاد، تتلخص مهمتها في درس جملة القضايا المتعلقة بالتعاون الاقتصادي المغربي، كما يقوم بإعداد الدراسات الفنية والإقتصادية الممهدة لهذا التعاون بعد أن يكون مجلس الوزراء قد صادق عليها⁽⁴⁾.

3 / مركز الدراسات الصناعية: مؤسسة مغربية مختصة أنشئت في 11/1967 بموجب اتفاق الوزراء و وقع تركيزها بالعاصمة طرابلس ثم انتقل إلى طنجة بعد انسحاب ليبيا في 1970. والمركز مكلف بدراسة مشاريع التنمية الصناعية في نطاق التنسيق بين مخططات التنمية لبلاد المغرب .

4 / اللجان الفنية المختصة: تستعين اللجنة الاستشارية القارة في كل ميدان نختص بأهل الخبرة و المسؤولية داخل الأجهزة القطرية ، تضبط هذه اللجنة برنامجها السنوي و تختار المشاريع المصطلح على دراستها في مرحلة أولى و تتولى اللجنة الاستشارية المشرفة على اللجان المختصة تقديم هذه المشاريع إلى مجلس وزراء الاقتصاد و الحصول على موافقته لإنجاز و تسخير الوسائل البشرية و المادية لذلك⁽⁵⁾ .

لكن هذه التجربة الأولى في البناء الإقليمي المغربي سرعان ما أجهضت من جراء الخلافات السياسية بين الدول المغربية وأجواء الحرب الباردة والصراعات العربية العربية التي ألفت بظلالها على العلاقات البينية المغربية. وهذا ما أدى إلى الاتفاق في الدورة الثانية عشرة للمجلس المغربي على تعليق نشاطه إلى أجل غير مسمى.

لكن هذا الوضع لم يستمر، فمع بداية الثمانينات بدأ إبرام بعض المعاهدات بين الدول المغربية كما هو الشأن لمعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983، واجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في بالجزائر يوم 10 جوان 1988 وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي،⁽⁶⁾ ليتم إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش. ولقد إحتوى الإعلان على 19 مادة شملت المعاهدة ركزت على جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .⁽⁷⁾

وفي الميدان الاقتصادي _ والذى تمثل لب دراستنا _ نصت المادة الثالثة من المعاهدة

على ضرورة تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد .

وفي هذا الاطار تم توقيع الاتفاق على الاستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة بتاريخ 11 مارس 1991، أي سنتين بعد عقد اتفاقية مراكش وتتجسم أهداف هذه الاستراتيجية في :

* تقوية مكانة الاتحاد المغربي بين التكتلات الاقتصادية الأخرى وتدعيم القدرة التفاوضية لدول المنطقة ككل .

* العمل التدريجي لتحقيق الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن الأشخاص.

* اعتبار المشاريع المشتركة وسيلة أساسية لتحقيق الاندماج الاقتصادي وتعبئة وسائل التمويل المتاحة الداخلية والخارجية لذلك.

* توسيع التبادل التجاري بين أعضاء الاتحاد على أساس تفضيلي لتعزيز التكامل والاندماج الاقتصادي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتنمية المشتركة.

* احداث تكامل اقتصادي في اطار سوق مفتوحة.

* انشاء وحدة جمركية مبنية على أساس ضمان المنافسة، السليمة بين المنتجين في الاتحاد.

* احداث سوق مشتركة بين دول الاتحاد.

كما تم التوقيع أيضا على حوالي ثلاثين اتفاقية تندرج في اطار الاجراءات المواكبة لتطبيق استراتيجية التنمية المغربية، الا أن المصادقة اقتصرت على خمس اتفاقيات منها وهي:

1_ الاتفاقية التجارية والتعريفية التي وقعت سنة 1991، وتتص على تداول المنتجات ذات الأصل المغربي، وبصاحبها 4 بروتوكولات تخص شهادة المنشأ وبروتوكول يحدد

لائحة المنتجات المحررة بالإضافة الى اجراءات غير تعريفية واجراءات الوقاية. وأيضاً ما يتعلق بالتعريف التعويضية الموحدة بين دول الاتحاد.

2_ الاتفاقية المتعلقة بتأسيس وحدة جمركية بين الدول المكونة للاتحاد ومحددة المبادئ والقواعد الواجب مراعاتها.

3_ اتفاقية تبادل المنتجات الزراعية.

4_ اتفاقية النقل البري للأفراد والبضائع.

5_ الاتفاقية الخاصة بضمان وتشجيع الاستثمار المغربي.

6_ اتفاقية حول تأسيس البنك المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، ومهمته تمويل المبادلات التجارية والمشاريع في دول الاتحاد. (8)

والجدير بالذكر أن القطاعات التي أولتها الحكومات المغربية عنايتها للتعاون الاقتصادي تركزت بصورة خاصة على المبادلات التجارية وعلى الصناعة وشملت بعناية مخصصة، ميادين التمويل والتأمين والقوى العاملة والحسابات الوطنية و الإحصاءات. والإهمال الشبه كامل للقطاع الزراعي، أما في مجال التنمية فلقد اكتفى المجلس الاستشاري لاتحاد المغرب العربي في إحدى الدورات إلى الدعوة للتنسيق بين المخططات الوطنية ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل ، و لا بد من الإقرار بأنه حتى ولو لم يشمل هذا التعاون عدة مجالات واقتصر في المجال الاقتصادي على قطاعين هما الصناعي و التجاري فرغم هذا لا يمكن القول أنه أنجز الكثير وإنما الإنجازات كانت طفيفة جداً بالغة الاحتشام زهيدة الشأن مقارنة بالأهداف الطموحة المرسومة لنشاط أجهزة الاتحاد ، و بالنظر إلى إمكانياتها المتاحة سواء في الموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجية والحافر الحضاري العريق .

وعلى وجه الاجمال يمكن القول بأنه رغم جميع الاتفاقات المبرمة في اطار استراتيجية التنمية المغربية، فقد ظل حجم المبادلات التجارية متواضعا لا يرقى الى المستوى المطلوب، فالجهود المبذول لا ينعكس على مستوى المبادلات التجارية بين البلدان الموقعة على الاتفاقية، حيث أن حجم المبادلات الخارجية لا يتجاوز 2 الى 3 % من مجموع مبادلات الدول الخمس، وهو ما يمكن اعتباره فشلا كبيرا للمجهود المحقق والذي ظل في الواقع متواضعا بالنسبة لما يتطلبه انشاء منطقة للتبادل الحرّ وتنفيذ مقتضيات القانونية والادارية

المواكبة لها، يحصل هذا رغم الامكانيات الواسعة للتبادل بين الدول الخمس، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن اسباب فشل مشروع التكامل الاقتصادي المغربي .

المحور الثاني : مقومات التكامل الإقتصادي المغربي .

يتوافر في المغرب العربي العديد من المقومات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي ، ما يجعلها قادرة على تحسين قدراتها التنظيمية والرفع من قدرات إقتصادياتها الإنتاجية ، وبما يمكنها من الاستخدام الامثل لمواردها و إمكانياتها و ايجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة، فوحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية . كل هذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزا لعملية التكامل في ابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وبالإضافة إلى هذا يمكن تحديد أيضا المقومات التالية :

* تشابه العناصر البشرية للبلدان المغربية: تتشكل ساكنة المغرب العربي من تمازج ثلاثة عناصر بشرية (الأمازيغ - العرب الزوج) تجمعهم قواسم مشتركة كالدين واللغة والعادات والتقاليد والتاريخ المشتركة ووحدة المصير. يبلغ عدد سكان البلدان المغربية الخمس حوالي 80 مليون نسمة، وهم يتوزعون بشكل مختلف حسب الظروف الطبيعية والاقتصادية.

* تعدد وتنوع الموارد الطبيعية : حيث يملك المغرب العربي موارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي ام الصناعي . فالوطن العربي يمتد على مساحة كبير جدا تبلغ حوالي /6 مليون كم²/ وفي إطار هذه المساحة الكبيرة تنتوع المناخات والتضاريس وأنوع التربة وتعدد مصادر المياه ، ونتيجة ذلك تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة. إذ تلعب الظروف الطبيعية والبنية الجيولوجية دورا أساسيا في توزيع الموارد الاقتصادية بين دول المنطقة حيث تزداد أهمية الفلاحة والفسفاط والسياحة في المغرب وتونس، في حين تتوفر الجزائر وليبيا على ثروات نفطية هائلة، بينما يعتبر الحديد أهم الموارد الطبيعية بموريتانيا ، ويتيح التباين في الموارد الاقتصادية ووفرته إمكانية التعاون بين البلدان الخمس، حيث يجد كل بلد بعض ما يحتاج إليه عند باقي بلدان المجموعة، وهو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي.

* الموقع الإستراتيجي : تمتلك الدول المغربية موقعا مميزا جنوب البحر الابيض المتوسط وبطل على المحيط الاطلسي ، وهي بوابة إفريقيا ، ويمثل هذا الوقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في الخدمات الدولية المساندة من نقل جوي وبحري ، وإنشاء

التجمعات

الصناعية

* حجم السوق المغربية : تتوافر في المغرب العربي سوق مناسبة ومساعدة لعملية التكامل تركز على الامتداد الجغرافي الكبير للمغرب العربي وأهمية موقعه الجيوستراتيجي والجيوسياسي والتعداد الكبير للسكان الذي وصل الى حوالي/90 مليون نسمة /، وان السوق المغربية توفر عاملا مساعدا لتصريف المنتجات المتوفرة في كل دولة على قاعدة تعدد الموارد المتاحة ، ومن خلال عملية التبادل الداخلي والخارجي سواء بين الأقطار المغربية أو المبادلات مع مناطق ودول أخرى على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، فسعة السوق المغربية تشكل مجالا رحبا للتكامل المغربي الذي يمكن إن يقوم على أرضية التعاون بهدف تلبية الحاجات ويؤكد هذه الحقيقة توافر عدد كبير من الموارد والإمكانات الضرورية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتحسينها الى مدى بعيد ثم إنماء استراتيجية تركز على التعاون والتكامل .

* توافر الكوادر : يمتلك المغرب العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري . ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية . ففي الوطن العربي الآن مئات من الجامعات و مراكز البحث العلمي وتتنوع الآن حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة. كما أنه هناك تباين في حجم الطاقات البشرية المتاحة، فهناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة مثل المغرب الجزائر وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة مثل موريتانيا وليبيا مما يشجع على التقارب لتحقيق المصالح المتبادلة خاصة في القطاع الزراعي والصناعي في البلدان المغربية التي يمتلك بعضها مساحات شاسعة غير مستغلة وموارد صناعية غير مستخدمة مثل موريتانيا والتي يمكن أن تستفيد من التكامل بين عنصر الأرض والعمالة في دول كالمغرب والجزائر لتحقيق منافع كبيرة تحتاجها هذه البلدان نتيجة لتقارب المصالح بين موريتانيا ودول المغرب العربي خاصة الجزائر .

* اختلاف الإمكانات المتوفرة من قطر لآخر : والتي تعتبر من العوامل المشجعة لإقامة تكامل اقتصادي حيث ومن خلال هذا التكامل يمكن للدول ذات العجز المالي مثل موريتانيا تستطيع أن تحصل على التمويلات اللازمة للمشاريع المشتركة المتعددة لتحقيق الأمن الاقتصادي في إطار المغرب العربي⁽⁹⁾، كما تتمكن الدول ذات الفائض من إيجاد منافع وفرص مربحة لاستثمار فوائضها - ليبيا والجزائر - في المشاريع التي تؤدي إلى الرفع من

التكامل الاقتصادي دون الحاجة إلى التمويل من المؤسسات الدولية ذات التكلفة المرتفعة مما يحقق منا فاع كبيرة تتعكس على النمو الاقتصادي في هذه الدول؛ كما إن التكامل الاقتصادي يتيح تطوير السلع والخدمات الموجهة للسوق المغربية لتلبية حاجيات مستهلكيها ... وهذه الحاجة لا تتاح للدول في إطارها التنموي القطري، وبالتالي فهي من العوامل المشجعة على قيام التكامل، لأن التخصص في إطار السوق التكاملية يختلف عن التخصص في إطار السوق الدولية بالمعاملة التفضيلية في هذه السوق، والتي تؤدي إحداهن تأهيل إقليمي للمؤسسات الإنتاجية قبل اندماجها وتشاركها مع التكتلات الكبرى.

_ المحور الثالث : المعوقات السياسية والعمل الاقتصادي المغربي المشترك

لقد ظهر إتحاد المغرب العربي إلى الوجود وهو يهدف إلى توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون والتكامل الاقتصادي ومواجهة التحديات المقبلة التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة على الدول المغربية. ولكن منذ نشأته وهو يعاني من أسباب القصور والثغرات التي أدت إلى جعل جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها إلا بمجرد قرارات على الورق يتم الاتفاق عليها دون الاهتمام بتطبيقها على أرض الواقع، فلم تنجح المجموعة المغربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير إلى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الأقطار المغربية، بل إنها ورغم المعطيات الجغرافية والتاريخية والثقافية العامة التي صنعت مشروع الإتحاد وحلمه لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الإتحاد إلى معطيات وحقائق على أرض الواقع، فقد كرس واقع الحال القائم بين أقطار المغرب العربي مجموعة من المعوقات تتشابه على نحو لا يمكن معه توقع بزوغ فجر التكامل في الوقت القريب .

فهناك تحديات اقتصادية على مستوى فكر وبرامج التنمية في البلدان منذ استقلالها وحتى بعد ميلاد الإتحاد المغربي في 1989. فقد كانت القناعة بإمكانية الخروج من نفق التخلف الاقتصادي على نحو قطري متجذرة في كل دولة على حدة، وهو ما ثبت خطؤه بعد تجارب الخطط التنموية في العقود التالية للاستقلال، كما تزامنت نشأة الإتحاد مع "معضلة التنمية" بكل أبعادها وتجلياتها، فالنمو الديموغرافي والبطالة والديونونية كلها مشاكل عويصة حملتها الدول المغربية معها وهي تنشئ الإتحاد، ولهذا فالتكامل واجه من بواكيره الحدود المغلقة وحواجز الجمارك العتيدة وغياب البنية التحتية البينية لتسهيل تحريك السلع

والأشخاص. هذا بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات السياسية والتي في مقدمتها استثناء القطرية وتكريس التجزئة بحجة الحفاظ على الكيان والسيادة لجميع الدول المغربية، وقضية الصحراء الغربية، النزاع الذي تحطمت على صخرته مشاريع التكامل، والحصار على ليبيا سنة 1997 والعجز المغربي عن فكه أو خلخلته ولو رمزياً كما فعلت دول أفريقية. كل ذلك أسهم في تأجيل مشروعات التكامل وتنفيذها .

كل هذا انعكس سلباً على مجمل الأداء المغربي؛ الشيء الذي ترجمه بوضوح تجميد مؤسسات الاتحاد منذ عام 1994 بطلب مغربي ، في لحظة توتر في العلاقات مع الجزائر، مما أعاد المشروع برمته إلى درجة تقترب من الصفر هبوطاً... ولقد عجز قادة اتحاد المغرب العربي بعد قمة تونس عام 1994، عن عقد قمة تجمع قادة دول الاتحاد الخمس (موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا)، وهي القمة اليتيمة منذ قيام الاتحاد عام 1989، ولعل هذه الحالة تستدعي التوقف عند أسبابها والتي تمثل تحدياتٍ ومعوقاتٍ في الطريق نحو الوحدة والتقارب.

مما لاشك فيه أن العمل المغربي المشترك يجري في إطار عملية مركبة تتكون من مجموعة عوامل سياسية واقتصادية ، وأن نجاح هذه العملية يحدده مدى توافق وتآلف تلك العوامل مع بعضها لخدمة التكامل وتفعيله ، وبالتالي فإنه لا يمكن إغفال الارتباط الوثيق والمتبادل بين كل من السياسة والاقتصاد ، لأنه حتى وإن كانت الدوافع الاقتصادية هي الأساس في قيام هذه العملية ، فإن الإطار السياسي الذي تتحرك في نطاقه الأمور ، بما في ذلك الاقتصادي منها ، له أهمية عظمى في توجيه الأنشطة الاقتصادية دعماً أو تعويقاً .

وبقياس ما سبق على تجربة التكامل الاقتصادي المغربي فإنه يمكننا القول بأن عدم توفر الإرادة السياسية الفاعلة لدى الدول الأعضاء هو الأمر الذي ينعكس سلباً على العملية التكاملية . فالمعطيات والدلالات التي يمكن قراءتها من خلال واقع العمل المغربي المشترك تشير إلى وجود ضعف في دور الإرادة السياسية المغربية تجاه عملية التكامل ، فالإرادة السياسية

تتمحور حول التزام الدولة العضو في عملية التكامل بما ورد في الاتفاقية الموقعة عليها . و المتابعة المستمرة لتطبيق كافة القرارات التي تم اتخاذها في إطار العملية التكاملية ، وإزالة أية صعوبات قد يتم مواجهتها أثناء مرحلة التنفيذ .(10)

ويجب أن لا تنتهي الفاعلية بمجرد التوقيع على الاتفاقية ، بل يجب أن تظل متوافرة باستمرار ما دامت عملية التكامل مستمرة في التطبيق ومستمرة في توليد ما تحققه من آثار. وهذا ما تفتقده تجربة التكامل الاقتصادي المغربي، وهو الأمر الذي يتضح بشكل جلي فيما يلي :

1 / تعارض القرار السياسي مع القرار الاقتصادي :

لا يمكن بمكان فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي ولا يمكن قيام أحدهما على أنقاض الآخر فهما وجهين لعملة واحدة ولكن الملاحظ في اتخاذ المغرب العربي أنه خارج عن فعاليات هذا التعاون، فلقد اليوم لم تصدر أية بادرة عن ملوك و رؤساء الدول المغربية بخصوص المستقبل السياسي المغربي حيث بقيت الصلاحيات و المبادرات والممارسات والتنظيم محصورة فقط في المستوى الاقتصادي، وبالإضافة إلى هذا التهميش فقد تم ملاحظة غياب دعم القرار السياسي للقرارات الاقتصادية، بل أكثر من ذلك فقد امتد أحيانا إلى المعارضة الارتجالية الصريحة وأي مشكل بسيط يطرأ بين أعضاء المجلس فأول خطوة يضغط بها طرف على الآخر ورقة الاتحاد ، وهذا الخلط الفادح في استعمال الأوراق الضغط وحتى اتجاهها فمن المفروض أن هذه الورقة تستعمل للضغط الخارجي وليس الداخلي فبدل أن نضغط بها على الغير أصبحنا نضغط بها على بعضنا البعض .

فانتقال القرار السياسي من التهميش إلى المعارضة الصريحة للقرارات الاقتصادية يشكل تهديدا مستقبليا ، إذن فالتعاون متوقف على القرار السياسي أكثر منه القرار الاقتصادي فإذا نظرنا للجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فكل شئ متوفر ينتظر التنفيذ وهذا الأخير متوقف على قرار سياسي بدرجة أولى والذي يعتبر هو الآخر صعب نظرا غموض التصور السياسي المشترك عند الساسة المغربية .

2 / التلكؤ في التصديق على الاتفاقيات أو التهرب من تنفيذها :

إن ضعف الادراة السياسية تتجلى أيضا في هشاشة وضعف المعاهدة المؤسسة لعمل الاتحاد والتي اتسمت بعمومية أهدافها: (انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، التعاون

والتنسيق المشترك.. إلخ) وكان الأمر يتعلق بمجاملاتٍ دبلوماسيةٍ أكثر منها توجهاتٍ سياسية حقيقية لإنجاز عمل مشترك ولتحقيق كتل اقتصادية.

كما إن أغلب الاتفاقيات والقرارات التي تتناول مواضيع التكامل الاقتصادي تتضمن نصوصاً يكون بمقتضاها للدول الأعضاء الحق في إيقاف تنفيذ الاتفاقية أو طلب استثناءها من سريان بعض الأحكام عليها ، وذلك في حالة وجود ظروف طارئة . وتستخدم الدول المغربية حجة وجود ظروف طارئة حتى وإن لم توجد مثل هذه الظروف ، إضافة إلى هذا يلاحظ أنه حتى عندما يتم الاتفاق حول قرارات واتفاقيات خاصة بالتعاون والتكامل الاقتصادي ويبدأ تطبيقها فعلاً ، فإن استمرار تطبيقها يتأثر بطبيعة العلاقات السياسية القائمة ، فعندما يحدث توتر أو تدهور في العلاقات السياسية بين حكومات الدول الأعضاء ، نلاحظ بأن ذلك ينعكس سلباً وبشكل سريع على العمل الاقتصادي المشترك فيما بينها . مما يعكس غياب الإرادة السياسية اللازمة للتنفيذ . ونتيجةً لذلك فإن 5 اتفاقيات فقط من أصل 37 اتفاقيةً وجدت طريقها للتنفيذ، أما البقية فقد بقيت دون توقيع الجميع، ولعل مبدأً تمسك قادة المغرب العربي بقاعدة الإجماع في اتخاذ القرارات يحمل الكثير من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادلة، في وقت تأخذ أغلب المؤسسات الدولية بمبدأ الأغلبية.

وعلى سبيل المثال فقد تم الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر في عام 1992 و إنشاء سوق زراعية مغربية و وحدة جمركية في 1995 و صولا إلى إنشاء سوق مغربية مشتركة في 2004 وتم الاتفاق كذلك على رفع الحواجز أمام تنقل الأشخاص و السلع، و على الدخول في مرحلة التكامل الاقتصادي و لكن كل ذلك لم يطبق، و نلاحظ أن نسبة التبادل التجاري بين دول الاتحاد لا تزيد عن 7 % من مبادلاتها الخارجية في حين أن نسبة تبادلها التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي تصل 80 % (11) .

3 / الخلافات البنينة و فتور العلاقات بين الأعضاء و تدهور الأوضاع فيها :

في واقع الأمر فإن الخلافات بين المغرب والجزائر لم تكن الوحيدة المعرّقة لمسيرة الاتحاد المغربي؛ حيث ظل الاتحاد رهيناً للعلاقات السياسية المتوترة بين أعضائه، وعاش طويلاً على تقلبات الخلاف، وباستثناء جمهورية تونس التي لا توجد لها مشاكل جوهريّة عالقة مع دول الاتحاد الأخرى، فقد مثلت الدول الأربعة الأخرى طرفاً في قضية أو قضايا

تعوق الاتحاد وتشل مؤسساته، وقد تركّز الخلاف بشكل رئيس بين الجزائر والمغرب من جهة، وموريتانيا وليبيا من جهة أخرى.

و على الرغم أن الجزائر والمغرب ينتميان إلى فضاء واحد، هو العالم العربي، والأمة العربية، فإنه ومنذ إستقلال الجزائر عام 1962 اتسمت العلاقات بين "البلدين الشقيقين" . بالعدائية في معظم مراحلها. وقد ترجمت حالة العداء المستمرة هذه بالمواجهة العسكرية في تندوف عام 1963⁽¹²⁾. وظلت الأزمة الصحراوية تُلقِي بظلال التوتر والتأزم بين المغرب والجزائر قبل نشوء الاتحاد، واستمرت معه خلال مسيرته الطويلة وإلى يومنا هذا، فالمغرب يشترط بدايةً تسوية قضية الصحراء الغربية قبل الشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لاتحاد المغرب العربي، معتبرًا أن الصحراء الغربية قضية وطنية لا يمكن أن توضع جانبًا أو أن تترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة؛ أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يُفضَّ بين الطرفين المعنيين: المغرب والبوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقًا لقرارات الأمم المتحدة.

فإضافة إلى موضوع الصحراء الغربية الذي شكّل حتى الآن العقبة الكأداء في رص الصفوف المغربية، وإزالة الجفاء في علاقات المغرب بالجزائر، برزت عقدة جديدة تمثلت في تدهور العلاقات الليبية . الموريتانية بعد توجيه اتهامات موريتانية إلى طرابلس بالوقوف وراء المحاولات الانقلابية التي تعاقبت على نواكشوط في 8 أغسطس 2004م⁽¹³⁾.

فالعلاقات بين الأعضاء تمر إجمالاً بمرحلة تتسم بالفتور و الجفاء و عدم الاستقرار، و أحياناً بالتوتر و نلحظ ذلك بين ليبيا و موريتانيا بسبب تطبيع علاقات هذه الأخيرة مع العدو الصهيوني و بين ليبيا و الجزائر بسبب استمرار الأولى في تقديم الدعم إلى الفئات المطالبة بالانفصال عن مالي المجاورة للجزائر و بين تونس و الجزائر بسبب خشية الأولى انتقال عوامل العنف إلى أراضيها و من جهة ثانية فإن أزمة الحصار على ليبيا جعل هذه الأخيرة مشغولة عن الاتحاد بالإضافة إلى التدهور الأمني الذي عرفته الجزائر مما جعلها عاجزة من أداء دور فعال لتعزيز مسيرة الاتحاد و انشغال موريتانيا بمشاكلها الداخلية.

يمكن إرجاع ضعف الإرادة السياسية المغربية تجاه قضايا العمل الاقتصادي المغربية المشتركة إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية أثرت في مجملها على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وهذه العوامل تتمثل فيما يلي :

1/ عامل التمسك بالسيادة القطرية :
لعل ظاهرة التمسك بالسيادة القطرية ، مثلت أحد أبرز تلك العوامل التي ساعدت على ضعف الإرادة السياسية العربية ، فالمتمأمل في آليات تطبيق العمل المغربي المشترك، يلاحظ تمسك الوفود بعدم المساس بمبدأ سيادة الدولة وقوانينها الداخلية ، وعدم إصدار توصيات أو قرارات في مسائل أو مشروعات تمس بأي شكل من الأشكال مبدأ السيادة ، أو تمس مشروعات الدولة الاقتصادية وخططها وبرامجها الحيوية .

ويبدو أن الكثير من المحللين يجمعون على أن أحد أهم التحديات أو المخاطر التي تتعرض لها المنطقة المغربية يتمثل في الاختلالات الموجودة في نظام العلاقات المغربية البينية
كما أن الخصائص التي انطوت عليها تجليات النظم السياسية العربية قد أسهمت هي الأخرى في تكريس مشهد تنامي القطرية بين أعضاء اللاتحاد المغربي ، فالاختلاف والتباين الواضح بين الهياكل والبنى السلطوية والأيدلوجيات التي تبنتها تلك النظم ، كان من الطبيعي أن تترتب عليه تداعيات سلبية أثرت بدورها على مسيرة العمل العربي المشترك بشكل عام وعلى تجربة التكامل الاقتصادي المغربي بشكل خاص .

2- التناقضات الأيدولوجية والسياسية بين الدول المغربية :

إن اختلاف الأنظمة السياسية في البلدان المغربية يعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية ولأنية فوق المصلحة القومية الحضارية البعيدة المدى. ولابد من الإشارة هنا إلى أن الخلاف السياسي بين الدول المغربية لا ينحصر أثره في الاختلاف الكائن بين أشكال النظم السياسية لهذه الدول وإنما يتعداه إلى إختلاف النظم الاقتصادية والإدارية والتعليمية السائدة في هذه الدول وذلك نظراً للعلاقة الوثيقة بين النظام السياسي وبين نظم المجتمع الأخرى التي تتحدد أطرها العامة عن طريق القرار السياسي.

وكما أن إختلاف النظم السياسية يحول دون الوحدة السياسية فكذلك إختلاف وتعدد النظم الاقتصادية والتعليمية يحول دون الوحدة الاقتصادية. إن اختلاف الأنظمة الاقتصادية يترتب عليها اختلاف في السياسات والتوجهات الاقتصادية وتباين الإجراءات العملية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، وقد كان استيراد الأنظمة والمناهج الوضعية من بين العوامل التي

أدت إلى تعميق الهوية بين أقطار الاتحاد المغربي ، وبقدر ما هو عسير الجمع بين الاقتصاد الرأسمالي وبين نقيضه الاقتصاد الماركسي فهو عسير أيضاً أن نجمع أو نوحّد بين دولة ذات اقتصاد رأسمالي ودولة أخرى ذات اقتصاد ماركسي. فضلاً عن ذلك، فإنّ التصور المستقبلي لبناء هذا المشروع الإقليمي المغربي كان مفقوداً أو غائباً ، و مسار البناء السياسي لأنظمة المغرب العربي انصب بشكل رئيس على بناء الدولة القطرية، في تناقض جذري مع خط البناء القومي والوحدة المغربية . (14)

3- النظرة المصلحية وتغليب المصلحة الخاصة على مصلحة الإتحاد :

لا شك في أن التكامل والوحدة هي من مصلحة الشعوب غير أن من المؤكد أن لكل وضع فئة ترتبط مصالحها الخاصة به ومن هنا يمكن القول أن هنالك فئة ارتبطت مصالحها بالوضع الحالي اللا وحدوي ولا تريد تغيير هذا الوضع ومن ثم فهي تعارض الوحدة وتكرس الفرقة والخلاف بين الدول المغربية، ومع أن هذه الفئة قد توجد منبثة في كل مجالات الحياة إلا أنها غالباً ما تظهر بصورة واضحة في المجال السياسي والمجال الاقتصادي.... ونظراً لكونها تحتكر السلطتين السياسية والاقتصادية فإنها- مع قلتها - تستطيع أن تحول دون توجيهات الشعوب الوحدوية وأن تجهض جهودها. وهكذا نجد أن من أصحاب النفوذ السياسي في الدول المغربية من يخشى من أن تحدّ الوحدة و التكامل من نفوذه وسلطاته السياسية، ونجد أن من اصحاب الأموال والمصالح الاقتصادية من يخشى أن تفرض الوحدة على مصالحه الاقتصادية المنحرفة. ولعل هذه النظرة المصلحية المتمثلة في ميل بعض ذوي النفوذ السياسي والمصالح الاقتصادية إلى استبقاء سلطاتهم السياسية والإستثمار بها لأنفسهم والاحتفاظ بمصالحهم الإقتصادية الخاصة هي التي يمكن أن تفسر لنا لماذا عجزت النظم السياسية المغربية المتماثلة أو المتقاربة عن أن تتحد مع بعضها.

4/ الهيمنة الاستعمارية والمطامع الخارجية:

أن القوى الخارجية الكبرى تمارس دورها الناهض للوحدة والتكامل الاقتصادي المغربي من خلال إثارة عوامل داخلية تغذي الخلاف بين المواطنين وبين الدول وتحول بذلك دون تحقق الوحدة، ولا تتورع هذه القوى الكبرى عن إملاء شروطها لتقديم أية المساعدة والتي من بينها رفض أي نوع من العمل الوحدوي الذي قد يهدد مصالحهم في المنطقة، خاصة و أن

الدول المغربية مازالت عاجزة عن الإستقلال عن القوى الخارجية الكبرى في كثير من المجالات وخاصة المجال الاقتصادي، والغذائي، والدفاعي، والعلمي...

وتصارع في المنطقة عدة مشاريع بهدف السيطرة عليها؛ فمن جهة هناك محاولات من حلف الناتو للتمدد والانتشار في المنطقة القريبة من المتوسط، والتي يرى أنها تمثل تهديداً مفترضاً لمصالحه، بحسب التعريف الجديد الذي وضعه الحلف للتهديد الأمني خلال قمة (هلسنكي)، وقد أصبح المغرب حليفاً له من خارج أعضائه برغبة أمريكية واضحة، ويجري في الوقت الحالي التباحث مع الجزائر بشأن إيجاد صيغة محددة للتعاون الأمني بين الطرفين، وهو ما حدث بالفعل مع موريتانيا، كل ذلك في إطار الحوار الذي يقوده الحلف مع بلدان غرب المتوسط خوفاً من انبعاث تهديدات أمنية من المنطقة المتوسطية أو من منطقة الساحل والصحراء.

وإلى جانب هذا يوجد أيضاً تحدي الشراكة الأوروبية- المغربية التي انطلقت عام 1995م في مؤتمر برشلونة الأورو- متوسطي، والذي يركز على فتح أجندة جديدة له تركز على البعد الاقتصادي وقد تجل ذلك في توقيع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات مع معظم الدول المغربية بصورة منفردة، ليصبح بذلك يستحوذ على 70 % من المبادلات التجارية الخارجية في دول المغرب العربي، كما سارعت دول كذلك إلى عقد اتفاقيات تتعلق بإنشاء منظمة ظل ظروف تفاوضية كرسست شروط الطرف حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية تجسد أولوية المصالح السياسية على حساب المصالح الاقتصادية الإستراتيجية في الاتحاد. (15)

كذلك ومن ضمن التحديات التي تُعرق عمل اتحاد المغرب العربي ملف التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ فبلدان المغرب العربي يبدو أنها أصبحت في الآونة الأخيرة ضمن دائرة الاستدراج نحو التطبيع بتوصيات أمريكية، بغية فتح الطريق نحو أفريقيا التي لا يخفى أن للكيان الصهيوني مصالح متعددة فيها سياسياً واقتصادياً وثقافياً؛ إذ إن بلدان المنطقة المغربية الخمس جميعها دخلت بشكل أو بآخر في نسج علاقات مع الكيان الصهيوني. وكانت دول المغرب وتونس وموريتانيا قد وصلت إلى حد فتح مكاتب لها في تل أبيب إبان التسعينيات من القرن الماضي، كما أن الجزائر وليبيا قد بدأت في رفع أية تحفظات بشأن هذا الموضوع.

الخاتمة:

إن مشكلة وحدة المغرب العربي ليست مشكلة عيب التركيب الديني أو الثقافي أو إقتصادي ، بل بالعكس فإن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل ، إلا أن ما حصل منذ إعلان ميثاق الاتحاد لا يعكس هذا الرأي، ولعله يكشف بكثير من القوة، وجود خلل ما في الإرادة السياسية يقف بمنزلة حجر عثرة أمام الطموح المجتمعي المغربي في بناء قوة عربية إقليمية في شمال غرب إفريقيا، قوة قادرة على ركوب درب التنمية بإيقاع أسرع، وقادرة في الوقت نفسه على إعداد محاور للاتحاد الأوروبي الذي يزداد قوة، ويتجه لتعزيز مسيرته التاريخية في بناء القارة الأوروبية.⁽¹⁶⁾

ولذلك وإن كان لنا الحق في إجمال الصعوبات والتحديات ومسببها فإننا نستطيع القول: ان النخب الحاكمة في دول المغرب تلعب الدور الأكبر في إعاقة مشروع الوحدة، فهي غير قادرة على وضع حد للخلافات السياسية بل على العكس تعمل على تعميقها وتعزيزها، وهذا ما أدى بالاتحاد إلى الوصول إلى ما وصل إليه من ترهل وعطب وانكسار فحتى الآن لم يجرأ القادة السياسيون المغربية على الخوض فيما ينبغي من أرضية سياسية لكي يمكن أن يتحقق حلم الإتحاد والتكامل المغربي .

إن اتحاد المغرب العربي في الوقت الحاضر هو عبارة عن جسد بلا روح ويعود ذلك إلى أن حالة التوافق للوصول للأهداف المتوخاة لم تأخذ بالاعتبار، ذلك أن ما حدث أن كل دولة تنتشبت وتتمسك بقناعاتها وتوجهاتها وتتفوق على نفسها، وكل دولة غلب عليها طابع الأنانية ، وبذلك كثرت الشعارات على حساب التوصيات العملية. وهذا جعل دول الاتحاد تتصف بالضعف في مواجهة التحالفات والتكتلات في العالم .

ومن كل هذا يمكن القول أن مشروع المغرب العربي مجتاحا إلى " إعادة التأسيس " حسب مقولة محمد عابد الجابري وقد لا يكون التأسيس المطلوب مقصوراً على توضيح المضمون والمراحل الظرفية بل يجب أن ينطلق أساس من استشراف مستقبل شامل ومن رؤيا مطعمة بالخيال ، وهكذا فإن من مميزات التصور المستقبلي أنه يعمل في فلك الزمانية الطويلة ولا تنحصر نظرته في مدار الزمانية العاجلة الذي في فضل المشاريع المحددة لمجال التحرك السياسي والإبداع ، فيكون على الأمد الطويل ولا تعني جدلية الزمان العريض التريث و الإبطاء ولا تصلح لأن تكون ذريعة زمانية ولا لتوزيعه بين زمان متعجل للإنشاءات الوطنية القطرية وزمان آخر لاحق ومتأخر للبناء الجهوي المشترك بل التصور المستقبلي

يسعى بمنطق الإدماج بين المشروعين القطري و الجهوي ويعتبر البناء الجهوي شاملا لكل ما يتم إنشاء ه بواحدة من جهات المشبع الإقليمي المتناسق .

ورغم كل ذلك يبقى الأمل في أن تقوم العوامل المشتركة على مواجهة التحديات ، وان تكون الآمال التي عقدت على الاتحاد في محلها بدل خيبة الأمل التي يشعر بها شعوب الاتحاد نتيجة لانعدام التبادل البيني ولا بد من إقامة تعاون تكاملي بينها في المجالات المختلفة حتى يمكن ذلك شعوب المنطقة أن تستفيد من التكامل والإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها دول المغرب العربي.

الهوامش:

- 1_ كامل بكري ،الاقتصاد الدولي . بيروت : الدار الجامعية ،1988، ص 286 .
- 2_ شوقي عطا الله الجمل : المغرب العربي الكبير، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977، ص397 .
- 3_ محمد عابد الجابري (وآخرون): وحدة المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 22
- 4_ مصطفى الفيلاي: المغرب العربي نداء المستقبل .ب د : دار سراس للنشر، 1988 ،ص 67.
- 5_ عبد الحميد الابراهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،1996، ص 338.
- 6_ مصطفى الفيلاي : " آفاق اتحاد المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، عدد 132، 1990. ص 42
- 7_ معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي ، 1989م www.maec.gov.ma
- 8_ الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، معلومات عن اتحاد المغرب العربي www.maghrbarbe.org
- 9_ محمد شكري ، تجربة التكامل الاقتصادي عن الاتحاد المغربي ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقيمة الاقتصادية 7 / 8 نوفمبر 2007 م الدوحة - قطر
- 10_ محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986 ، ص918 .
- 11_ محمد المجذوب ،التنظيم الدولي : النظرية العامة و المنظمات الدولية و الإقليمية ،ب د : الدار الجامعية للنشر . 1998، ص 352 .
- 12_ الهواري عدي ، " عود على بدء بين الجزائر والمغرب:الأخوة المستحيلة " . لوموند ديبلوماتيك، النسخة العربية الصادرة في ديسمبر 1999.

- 13_ جورج الراسي ، " الجراد وحده يوحد المغرب العربي "، صحيفة المستقبل اللبنانية ، العدد 1779 ، 15 كانون الأول 2004 ، صفحة 17.
- 14_ عبد الحميد الابراهيمى ، مرجع سابق ، ص 157.
- 15_ توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين التأجيل و الاحياء . دمشق : دار الاتحاد للكتاب العربي ، 2006 ، ص 25.
- 16_ كمال عبد اللطيف ، "اتحاد المغرب العربي... الإصلاح السياسي أولاً" ، صحيفة الشرق الأوسط تاريخ 19 آب 2004 .